

Distr.: General  
22 December 2015  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة  
المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠١٥، يسلط الضوء على حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب الرزق؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات لتتخذها لجنة وضع المرأة.

\* E/CN.6/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200116 140116 15-22727 (A)



## أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٣/٢٠١٥ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، عن شديد القلق إزاء ما تواجهه النساء والفتيات الفلسطينيات في ظل الاحتلال الإسرائيلي من صعوبات متزايدة، وإزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقى الحالة قيد الاستعراض وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع الوسائل المتاحة، بما فيها تلك التي يَبْنِيها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2015/5)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الستين تقريرا يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة ومن فرادى الخبراء الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في دولة فلسطين<sup>(١)</sup>.

٣ - وما لم يُشَرَّ إلى خلاف ذلك، يستند التقرير إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات. ويتضمن هذا التقرير إسهامات من الكيانات التالية التابعة للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وهذا التقرير مكمل لتقارير أخرى بشأن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (انظر [A/70/76-E/2015/57](#))

(١) وفقا لتقرير الأمين العام عن مركز فلسطين في الأمم المتحدة المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/738)، أصبحت تسمية "دولة فلسطين" مستخدمة الآن في جميع وثائق الأمم المتحدة، رغم استخدام مصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة" المستخدم في التقارير السابقة بالتوازي مع هذه التسمية.

و A/70/354-S/2015/677 و A/70/82-E/2015/13 و A/70/13) وكذلك لتقرير لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دأ-٢١/١ (A/HRC/29/52).

## ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٤ - بدأت الفترة المشمولة بالتقرير بعد وقت قصير من الاتفاق، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، على وقف لإطلاق النار غير محدد المدة بين إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية، مما وضع حداً للنزاع الذي دام ٥١ يوماً في غزة وخلف مستوى غير مسبوق من الدمار واليأس في قطاع غزة، وأدى إلى تفاقم وضع إنساني كان متدهوراً أصلاً. وفي مؤتمر المانحين المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في القاهرة، أعلن المجتمع الدولي عن تبرعات بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار لتلبية احتياجات إعادة إعمار غزة. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، تم الوفاء بنسبة ٣٥ في المائة فقط من التبرعات المعلنة لتلبية احتياجات إعادة إعمار غزة<sup>(٢)</sup>.

٥ - وتوسطت الأمم المتحدة في اتفاق بين حكومة إسرائيل وحكومة فلسطين لتسهيل دخول المواد ذات الاستخدام المزدوج، مثل الخرسانة والصلب والإسمنت، إلى قطاع غزة لإعادة بناء المساكن وشبكات المياه والمدارس وغير ذلك من مشاريع البنية التحتية الرئيسية. وحتى الآن، مكنت هذه الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة أكثر من ٩٦ ٠٠٠ أسرة من شراء مواد البناء لإصلاح منازلها. وإضافة إلى ذلك، مُنح زهاء ٢ ٣٠٠ أسرة من أصل ١٩ ٠٠٠ دُمرت منازلها بشدة أو كلياً تصاريح لشراء المواد من خلال الآلية<sup>(٣)</sup>. ولكن نطاق الإعمار لا يزال أقل بكثير مما يلزم لتلبية الاحتياجات الهائلة في غزة.

٦ - ولا تزال التحديات التي تواجه حل الدولتين والمفاوضات المحدية قائمة. ومع ذلك، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية إلى الشرق الأوسط (الذين يمثلون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية) على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير مشاورات حثيثة ومباشرة مع مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والشركاء الدوليين الرئيسيين بشأن كيفية الحفاظ على حل الدولتين، وما إذا كان يمكن تهيئة الظروف لعودة الأطراف إلى مفاوضات ذات جدوى.

(٢) البنك الدولي "Reconstructing Gaza: Donor Pledges" (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، متاح في الموقع التالي: <http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges#1>

(٣) البيانات متاحة في الموقع التالي: <http://grm.report/#/>

٧ - ويؤثر إغلاق قطاع غزة المستمر لمدة ثماني سنوات تأثيراً مدمراً على الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة. ومن التحديات التي تواجه النساء، بصفة خاصة، انتشار العنف الجنساني ومحدودية فرص الحصول على المياه والسكن والأراضي والممتلكات والعمالة والتعليم العالي والرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية قبل الولادة وللأطفال الحديثي الولادة<sup>(٤)</sup>. ونتيجة للتراجع، تفاقمت بقدر كبير مستويات الإجهاد النفسي والاجتماعي التي كانت عالية أصلاً لدى سكان غزة، وسوف تتطلب دعماً متخصصاً، ولا سيما بالنسبة للأطفال والفتيات المراهقات والنساء.

٨ - وتُعد مخيمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة من أكثر البيئات الحضرية كثافة سكانية في العالم، وتدهورت الأوضاع في هذه المخيمات على مدى عقود في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وبالنسبة للنساء والفتيات، على وجه الخصوص، يجد هذا الاكتظاظ من حرية تنقلهن وخصوصيتهن ووصولهن إلى الأماكن الترفيهية. ويتسبب العيش في ظل الاكتظاظ وانعدام الخصوصية في الضيق النفسي لدى سكان المخيم ويؤزم العلاقات الأسرية والاجتماعية. وكثيراً ما يلاحظ السكان أن العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، هو مظهر من مظاهر هذا الإجهاد، مقترن بالضغوط الناجمة عن الوضع السياسي والأمني غير المستقر، والقوالب النمطية والأعراف المنطوية على تمييز جنساني<sup>(٤)</sup>.

٩ - وتعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغوط متزايدة من جماعات المستوطنين لاستئناف التخطيط والمناقشات لغرض إقامة المستوطنات، التي تراجعت منذ خريف عام ٢٠١٤. ففي تموز/يوليه ٢٠١٥، وعقب هدم مبنيين في مستوطنة بيت إيل، أعلنت الحكومة عن تشييد ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة هناك، فضلاً عن نحو ٥٠٠ وحدة أخرى في مستوطنات بالقدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل ارتفاع في وتيرة هدم القرى الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية<sup>(٥)</sup> في آب/أغسطس. وواصلت السلطات الإسرائيلية العمل على تنفيذ خطط لنقل تجمعات البدو الفلسطينيين في المنطقة جيم، وهو أمر إذا نفذ، قد يؤدي إلى نقلها قسراً.

(٤) صندوق الأمم المتحدة للسكان وجمعية الثقافة والفكر الحر "حماية في مهب الريح: أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٥) بعد إبرام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ والاتفاقات المؤقتة لعام ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المناطق ألف وباء وجيم. وفوضت إسرائيل مسؤوليات أكبر إلى السلطة الفلسطينية في المنطقتين ألف وباء. أما المنطقة جيم، فظلت تحت سلطة إسرائيل بشكل تام.

١٠ - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض مستويات العنف مقارنة بالفترة السابقة، مما أدى إلى سقوط عدد أقل من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، على الرغم من أن هناك زيادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين الإسرائيليين. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن الضفة الغربية شهدت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مقتل ٣١ فلسطينياً (٢٣ رجلاً وامرأة و ٧ أولاد) وإصابة ٣٢٤٨ فلسطينياً (٢٥٤٤ رجلاً و ٦٤ امرأة، و ٦٢١ ولداً و ١٩ بنتاً) على يد قوات الدفاع الإسرائيلية، في حين قُتل أربعة فلسطينيين (رجلان وامرأة وطفل) وأصيب ٩٨ فلسطينياً (٦٥ رجلاً وتسع نساء و ١٧ ولداً و ٧ بنات) على يد مستوطنين إسرائيليين. وقُتل ثمانية إسرائيليين (أربعة رجال وامرأتان، وولد وبنات)، معظمهم من المستوطنين، على يد فلسطينيين، وأصيب ١٢٧ آخرون (٩٧ رجلاً و ١٧ امرأة، و ٨ أولاد و ٥ بنات) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقتل أيضاً خمسة رجال إسرائيليين ورجلان فلسطينيين في حادثة واحدة في القدس الغربية. وفي قطاع غزة، قُتل أربعة فلسطينيين (ثلاثة رجال وولد)، وأصيب ٩٦ فلسطينياً (٨٠ رجلاً و ١٦ ولداً)<sup>(٦)</sup>.

١١ - وانخفض، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العدد الإجمالي المسجل لعمليات التفتيش والوفيات والإصابات والاعتقالات وحالات الاحتجاز في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. واحتمال تعرض الفتيان والشبان للعنف خلال عمليات قوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك أثناء الاعتقال والاحتجاز أكبر من احتمال تعرض النساء والفتيات له<sup>(٧)</sup>. ولكن النساء المحتجزات يواجهن تحديات خاصة بجنسهن، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية والمخاطر المرتبطة بالحمل والولادة في السجن، والتحرش الجنسي. وتكون النساء، بعد الإفراج عنهن من الاحتجاز، معرضات بشكل خاص إلى وصمة العار والتهميش من قبل مجتمعاتهن المحلية<sup>(٨)</sup>.

(٦) وفقاً لقاعدة البيانات الخاصة بحماية المدنيين التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(٧) تمت في الفترة المشمولة بهذا التقرير ٤٩٩ عملية تفتيش مقارنة بـ ٦٨٠ عملية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ ووقع ٧ قتلى في الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بـ ١٥ قتيلاً في الفترة السابقة؛ وإصابة في الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بـ ٧١٦ في الفترة السابقة؛ و ٤٧٩ عملية احتجاز في الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بـ ٥٦٠ في الفترة السابقة. المساهمة المقدمة في هذا التقرير من المكتب الميداني للأونروا في الضفة الغربية.

(٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة: أين توجد النساء؟ ما هو مدى وصول النساء إلى العدالة؟ هل توجد إمكانات للعدالة في سياق الاحتلال العسكري؟" (مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٤).

١٢ - وفي الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت الأونروا الدعم في حالات الطوارئ إلى ٧٦٦ أسرة في الضفة الغربية كانت قوات الأمن الإسرائيلية هدمت منازلها أو أصابتها بأضرار في سياق إنفاذ قوانين وإجراء عمليات تفتيش<sup>(٩)</sup>. ومن بين الأسر المتضررة، كان هناك ٢١٤ (٣٤ في المائة) أسرة تعولها نساء. وفيما يتعلق بهدم المنازل، كان من بين الأسر التي هدمت منازلها وعددها ٤١ أسرة ١٣ أسرة تعولها امرأة. ومن تلك الأسر الـ ٤١ المتضررة، كان هناك ١٢ امرأة تمت إحالتهم إلى برنامج المرأة الذي تديره الأونروا و ٢٣ امرأة تمت إحالتهم إلى برنامج دعم الصحة العقلية.

١٣ - وهناك عدة عوامل لا تزال تشكل عقبات كبيرة أمام حرية حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى سبل كسب العيش تختلف آثارها على النساء والرجال: استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإغلاق قطاع غزة، والمركز التفاضلي الذي ينطبق على النساء والرجال الفلسطينيين في مختلف المجالات. ويظل نحو ١,٨ مليون فلسطيني في قطاع غزة معزولين فعلاً عن بقية الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بسبب استمرار إسرائيل في إغلاق غزة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال إمكانية وصول السكان الفلسطينيين من باقي الضفة الغربية إلى القدس الشرقية محدودة. ولا تزال القيود المادية والإدارية تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض الفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة حيم، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مناطق إطلاق النار وخلف جدار الفصل. غير أن الأنظمة التي تحكم تنقل الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل خُففت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووصل عدد التصاريح الصادرة للفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى ٦٠ ١٥٠ تصريحاً<sup>(١٠)</sup>.

١٤ - ويقدر، حسب البيانات التي جمعها كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن هناك حوالي ٧٠٠ امرأة ترملن في عام ٢٠١٤ من جراء النزاع في غزة. وبسبب القيود الاجتماعية، تواجه ربات الأسر المعيشية في غزة تحديات خاصة في الحصول على المساعدة الإنسانية وفي نيل نصيبهن من الإرث. والمرأة بصفتها المسؤولة الأساسية عن تقديم الرعاية، تعاني بشكل غير متناسب من الأثر الطويل الأجل لتدمير البنية التحتية وتراجع الخدمات، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الحماية الاجتماعية. والتقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل في قطاع غزة يضع المترملات

(٩) المساهمة المقدمة في هذا التقرير من المكتب الميداني للأونروا في الضفة الغربية.

(١٠) معلومات مقدمة من مركز غيشا القانوني لحرية الحركة، ٢٠١٥.

حديثاً في وضع لا يؤهلهم للتعامل مع التحديات التي تنتظرهم خارج البيت. وبالنظر إلى انعدام الفرص الاقتصادية للنساء، فإن قلة من الأراذل يستطيعون ضمان إعالة أسرهم عندما يموت رب الأسرة. وكثيراً ما تلتحق المرأة في هذه الحالة بصحة أطفالها بأسرة أبويها أو حمويها. وفي كلتا الحالتين، بإمكان الذكور من أقربائهم أو أقرباء زوجها المتوفى أن يمنعوا من الحصول مباشرة على أي إعانات أو استحقاقات. وليس للمرأة أي ضمان للتصرف في أي إعانات أو استحقاقات تحصل عليها.

١٥ - وارتفع معدل القوة العاملة الفلسطينية بنسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ ليصبح عدد اليد العاملة أكثر من ١,٢٥ مليون شخص<sup>(١١)</sup>. وعلى الرغم من ارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، لا يزال هذا المعدل منخفضاً جداً وفقاً لكل من المعايير العالمية والإقليمية. والفجوة بين الجنسين في معدل المشاركة في قوة العمل كبيرة حيث تبلغ ٧١,٥ في المائة بالنسبة للرجال مقابل ١٩,٤ بالنسبة للنساء. وعادة ما يكون مجال عمل المرأة في قطاع الخدمات (حيث تعمل ٥٧ في المائة من النساء) والأعمال الزراعية "التي لا تتطلب مهارات" (حيث تعمل ٢٠ في المائة من النساء) وكلاهما من المجالات التي تقوى فيها كثيراً احتمالات التأثير بالضغوط الاقتصادية الخارجية<sup>(١٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة فجوة بين متوسط الأجر اليومي للمرأة ومتوسط الأجر اليومي للرجل. ففي عام ٢٠١٤، بلغ متوسط الأجر اليومي للمرأة ٧٦ في المائة من متوسط الأجر اليومي للرجل<sup>(١٣)</sup>.

١٦ - ولا يزال حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية الأساسية محدوداً، وكثيراً ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية. وبسبب النزاع الذي اندلع في الآونة الأخيرة واستمرار إغلاق غزة تضررت مراكز الرعاية الصحية وباتت تفتقر إلى المعدات الطبية والمخزون. وتحديدًا، فقد أدى النزاع الذي اندلع في غزة في عام ٢٠١٤ إلى حدوث تدهور خطير في خدمات تنظيم الأسرة، الأمر الذي أثر في الرعاية الصحية وفي قدرة النظام الصحي على تزويد النساء بخدمات الصحة الإنجابية المأمونة

(١١) منظمة العمل الدولية، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، التذييل، الفقرة ٣٣ (٢٠١٤).

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥. ويعمل العدد المتبقي من النساء في التجارة والمطاعم والفنادق (١٠,٣ في المائة من النساء)؛ والصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر (٩,٨ في المائة من النساء)؛ والنقل والتخزين والاتصالات (١,٣ في المائة من النساء)؛ والبناء (٠,٧ في المائة من النساء).

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة صحفية مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، متاحة في الموقع التالي:

[http://pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/WomenDy2015E.pdf](http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/WomenDy2015E.pdf)

والموثوقة<sup>(١٤)</sup>. ويفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن معدل وفيات الأمومة لدولة فلسطين وصل، في عام ٢٠١٤، إلى ٣٠,٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، ولكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حذرا من احتمال تزايد هذه النسبة بسبب انعدام إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية في غزة<sup>(١٤)</sup>.

١٧ - وما زال الحصول على المياه المأمونة والكافية والميسورة من حيث التكلفة يشكل تحديا للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، ويؤثر ذلك على النساء والفتيات بوجه خاص. وفي غزة، تسبب الضرر الذي لحق بشبكات المياه والصرف الصحي من جراء اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤ في زيادة تفاقم الحالة. وزادت حالات انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود من صعوبة ضخ المياه وتوزيعها على السكان، حيث إنه في غياب الكهرباء، يستحيل تشغيل المضخات التي تستخرج المياه وتوزعها على المنازل. ويتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية في غزة مياه مودة بالأنابيب لفترة تتراوح بين ٦ و ٨ ساعات مرة كل يومين إلى ٤ أيام، وهناك مناطق واسعة من القطاع ينقطع فيها التيار الكهربائي بين ١٢ و ١٦ ساعة في اليوم<sup>(١٤)</sup>. وفي الضفة الغربية، وعلى الرغم من أن ٩٦ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين موصولون بشبكات المياه، لا تزال نوعية هذه المياه وإمكانية الاعتماد عليها مصدر قلق بالغ<sup>(١٥)</sup>. وأفادت اليونيسيف بأن الأحياء الفلسطينية في المنطقة حيم في الضفة الغربية هي الأكثر تضررا من قلة المياه، حيث يقدر أن ما يقرب من نصف السكان ليسوا موصولين بشبكة توزيع المياه، وأن قدرة الحكومة الفلسطينية على أن توفر لهم إمكانية الحصول على المياه محدودة.

١٨ - وتترتب على محدودية قدرة الأسر المعيشية على الحصول على المياه والكهرباء آثار هامة بالنسبة للنساء والفتيات من حيث عبء الرعاية الواقع عليهن وصحتهن، والوقت الذي ينفقنه في جمع الموارد، وقدرتهن على توليد الدخل في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك بالنظر إلى التقسيم الصارم للعمل بين المرأة والرجل داخل الأسر المعيشية. وتؤثر مسألتنا المياه والصرف الصحي أيضا على التحاق الفتيات بالمدارس وعلى احتياجاتهن إلى الحماية في المدارس. وقبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤، كان هناك ما مجموعه ٣٠٠ ٠٠٠ تلميذ في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يفتقرون إلى مرافق جيدة للمياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس. ويتضح من التقييمات التي أجريت بعد انتهاء النزاع أن ما لا يقل عن

(١٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Needs of Women and Girls in Humanitarian action in Gaza - Gender Alert for the 2016 Response Plan" (آب/أغسطس ٢٠١٥).

(١٥) سلطة المياه الفلسطينية، "تقرير الوضع المائي في قطاع غزة" (٢٠١٤).



١٨٩ مدرسة عامة، منها ٢٦ مدرسة تضررت بشدة، و ٨٣ من أصل ١٥٥ مبنى من مباني مدارس الأونروا قد لحقت بها أضرار وإن كان قد جرى إصلاح ٩٠ في المائة من تلك المدارس بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - وفي ٢٠١٣ كان صافي معدل القيد في التعليم قبل الابتدائي ٤٠,٦. ومؤشر لتكافؤ الجنسين قدره ٠,٩٩. وكان صافي النسبة المعدلة للالتحاق بالتعليم الابتدائي في السنة نفسها ٩٢,٣٦. ومؤشر لتكافؤ الجنسين قدره ١,٠١. وفي التعليم الثانوي، كان صافي معدل القيد ٨٠,٣٥. ومؤشر لتكافؤ الجنسين قدره ١,٠٩<sup>(١٦)</sup>. وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم لا يعني بالضرورة ارتفاع معدلات إتمام الدراسة، كما أنه لا يعكس الشواغل القائمة تجاه نوعية التعليم. واحتمالات الانقطاع عن التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية أقوى بالنسبة للبنين منها بالنسبة للبنات؛ غير أن ارتفاع معدل التحصيل التعليمي لدى البنات لم يتجسد في تحسن على مستوى فرص حصولهن على عمل.

٢٠ - وبينما تواصل النساء المشاركة في مجموعة متنوعة من الأدوار في المجال السياسي، لا يزال تمثيلهن ناقصاً في الهيئات والعمليات الرسمية لصنع القرار. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كانت النساء يشغلن ٣ وظائف من ١٧ وظيفة في المستوى الوزاري (١٦,٦ في المائة) في حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني الجديدة، أي بنفس العدد والنسبة المئوية التي كان عليها الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعلن المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية أنه سيعتمد لتمثيل المرأة في مؤسسات دولة فلسطين حصة نسبتها ٣٠ في المائة، وذلك استجابة لنشاط الدعوة والضغط من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وضعت وزارة شؤون المرأة استراتيجية وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتركز الاستراتيجية بشكل خاص على منع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها من هذه الانتهاكات فيما يتعلق بالعنف العائلي والعنف في مكان العمل والعنف المجتمعي. وتحسين المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في التعليم، وسوق العمل وصنع القرار.

٢٢ - ولا تزال سيادة القانون مسألة هامة في جميع أنحاء دولة فلسطين. فالمرأة الفلسطينية تواجه تحديات خاصة في اللجوء إلى القضاء نتيجة للقوانين التي تميز على أساس نوع الجنس

(١٦) البيانات متاحة في الموقع التالي: <http://data.uis.unesco.org/#>.

(لا سيما فيما يتعلق بالميراث وغيره من مسائل الأحوال الشخصية)؛ وإلزام النساء المحدود بحقوقهن وبالإجراءات؛ والتبعية الاقتصادية؛ والضغط الاجتماعي والوصم<sup>(٨)</sup>. وحتى في حالات تمكن النساء من الوصول إلى الخدمات القضائية، فهن يواجهن في كثير من الأحيان مقدمي خدمات يفتقرون إلى المعرفة المهنية في التعامل تحديداً مع النساء والفتيات ضحايا العنف، ويستمرون في تفسير النصوص القديمة للقوانين الجنائية وقانون الأحوال الشخصية على نحو ينتهك حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. والنتيجة هي ارتفاع مستوى عدم الإبلاغ عن العنف الجنساني وتناقص عدد الحالات المبلغ عنها. ثم إنه عندما تلجأ المرأة إلى نظام العدالة وتحصل على أحكام لصالحها، فإن عدم إنفاذ القانون يعني أن العدالة لا تزال بعيدة المنال.

٢٣ - ولا يزال العنف الجنساني يشكل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية المرأة في دولة فلسطين، ويشهد الوضع حدة في قطاع غزة بصفة خاصة. ففي عام ٢٠١١ أظهرت دراسة استقصائية أن ٥١ في المائة من النساء في غزة تعرضن للعنف الجنساني<sup>(١٧)</sup>. وكشف تقييم عاجل أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان بعد نزاع عام ٢٠١٤، أن الأزمة التي طال أمدها، وحالات التشرد المتصلة بها، وانعدام الخصوصية، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، كل ذلك أدى إلى تفاقم شعور الناس بالضعف، الأمر الذي أفضى إلى ممارسة العنف ضد المرأة<sup>(١٨)</sup>. وتشير دراسات حالة أجريت كجزء من تحليل للحالة قام به صندوق الأمم المتحدة المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ إلى أن الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها غزة في أعقاب نزاع عام ٢٠١٤ دفعت بالأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة لتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة. ومعدل زواج الأطفال في غزة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية؛ حيث إن ٢٨,٦ في المائة من نساء قطاع غزة اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٤٩ عاماً، تزوجن قبل سن ١٨ عاماً، مقارنة بنسبة ٢١,٤ في المائة في الضفة الغربية<sup>(١٩)</sup>.

(١٧) بالنسبة لدولة فلسطين، وقع ٣٧ في المائة من النساء ضحية للعنف الجنسي. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح حول العنف في المجتمع الفلسطيني (٢٠١١).

(١٨) صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الفلسطينية، "ضحايا في الظل: تقييم الصحة الإنجابية في غزة ما بعد الأزمة" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ورابطة الثقافة والفكر الحر، "حماية في مهبط الرياح: أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) الصفحة ٩.

(١٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان "المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام ٢٠١٤: النتائج الرئيسية" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

## ثالثاً - تقديم المساعدة للنساء الفلسطينيات

٢٤ - ترد في الفقرات ٢٩ إلى ٦٥ أدناه معلومات مستكملة عن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، بتنسيق من فريق الأمم المتحدة القطري، وبالتعاون مع دولة فلسطين والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات في المجالات التالية: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي، وأسباب المعيشة؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويسترشد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني بمجموعة من الوثائق الرئيسية، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتعلق بدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (الذي ينسجم مع الخطة الوطنية الإنمائية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦)، وخطة الاستجابة الاستراتيجية للبرامج الإنسانية لعام ٢٠١٥. وتستند المعلومات الواردة أدناه إلى مساهمات كيانات الأمم المتحدة في هذا التقرير، التي جمعها فريق الأمم المتحدة القطري.

### ألف - التعليم والتدريب

٢٥ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب وتحسين البيئات التعليمية. ففي العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، أدارت الأونروا ٢٥٢ مدرسة في غزة و ٩٧ مدرسة في الضفة الغربية، بلغ عدد التلاميذ المسجلين فيها ٩٧٧ ٢٩٠ تلميذاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تشكل البنات ٥٣,٤ في المائة منهم. وتقع المساواة بين الجنسين وتوفير التعليم الجيد للبنين والبنات في صميم عملية إصلاح التعليم التي تضطلع بها الأونروا، كما أولي اهتمام خاص لزيادة الوعي بالعنف الجنساني في مدارس الأونروا. وبالإضافة إلى التعليم الأساسي، توفر الأونروا التدريب في مجال التعليم التقني والمهني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في هذه الدورات التدريبية ٦٩٥ ١ طالبا، تشكل الإناث ٣٥,٣ في المائة منهم. ويقدم مركز التدريب النسوي في رام الله الذي تدعمه الأونروا برنامجاً للتعليم التقني والمهني المختلط ودورات دراسية حرفية للإناث فقط.

٢٦ - ولكفالة سلامة التنقل من المدرسة وإليها، وفرت اليونيسيف وشركاء من المجتمع المدني، المرافقة لحماية أطفال المدارس في ١٤ نقطة تفتيش عسكرية وبوابة في الضفة الغربية. واستفاد من هذه الحماية ٤٦١ ١ بنتاً و ٨٧٣ ٢ ولداً، فضلاً عن ٣٣٣ معلماً، ٨٠ في المائة منهم نساء خلال السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٧ - وواصلت اليونسكو توفير الدعم لتدريب ٢٦٥ من الصحفيات الشابات على إعداد التقارير المراعية للاعتبارات الجنسانية، فضلا عن تنظيم حلقات عمل لإسداء المشورة النفسية والاجتماعية، وتوفير التدريب المتخصص في مجال وسائط التواصل الاجتماعي.

٢٨ - ومن خلال استخدام المنهجية التشاركية التي وضعتها منظمة العمل الدولية للتحقق من حالة المساواة بين الجنسين، أجرى معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت سلسلة من التقييمات أعقبتها مبادرات لتوعية طلاب الجامعات وموظفيها، تهدف إلى تطبيق مزيد من الإجراءات والسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وهيئة بيئة تعليمية تخلو من العنف الجنساني. وبغية زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين، وفرت منظمة العمل الدولية الدعم التقني إلى المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في إجراء دراسة استقصائية بشأن المساواة في الأجر تركز على أنماط التمييز في قطاع التعليم في الضفة الغربية وغزة.

#### باء - الصحة

٢٩ - واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى الاستفادة من الممارسات الحميدة والنتائج المبلغ عنها في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة بغية تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها، بما في ذلك الرعاية الصحية النفسية والإنجابية. وظلت الأونروا هي الجهة الرئيسية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، حيث تشغل مجموعة من مرافق الرعاية الصحية وأفرقة العيادات المتنقلة. وبلغ عدد الاستشارات الطبية في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في المجموع ٤ ٠٥٥ ٢٤٨ استشارة في غزة، ٦٠ في المائة منها للإناث، و ٢١٩ و ٣٠٤ ١ استشارة في الضفة الغربية، ٥٩ في المائة منها للإناث. ولا تزال صحة الأم والطفل تشكل عنصرا أساسيا من عناصر المساعدة المقدمة من الأونروا. وفي إطار هذه الجهود، ثمة حاجة إلى التوعية بأهمية إشراك الرجل في عملية تنظيم الأسرة.

٣٠ - وواصلت اليونيسيف أيضا دعم وزارة الصحة والشركاء في تقديم الرعاية المنقذة للحياة بعد الولادة. واستفاد ما مجموعه ٣٢ في المائة من النساء اللواتي تعرض حملهن لخطر شديد في غزة (٥ ٥٠٠ امرأة) من الزيارات المنزلية بعد الولادة التي أجرتها قابلات متخصصات وممرضات في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المشورة إلى ٢٦ ٠٠٠ امرأة بشأن ممارسات التغذية والإرضاع الطبيعي، وأجيزت أربع مستشفيات ودار توليد واحدة في الضفة الغربية باعتبارها "ملائمة للأطفال". ونظرا لكون أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين في غزة، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى خدمات العيادات المتنقلة حيث استفادت ٧ ٠٠٠ امرأة مشردة من

الخدمات والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية. وهناك أنشطة تواصل مماثلة موجهة للأحياء المعزولة في الضفة الغربية في المواقع المتضررة من جراء جدار الفصل وعنف المستوطنين. ودخل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا في شراكة مع وزارة الصحة لتمكين القابلات، من خلال دورات متخصصة بشأن التوليد ورعاية الأطفال الحديثي الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت منظمة الصحة العالمية، من خلال المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة، نظاما لتسجيل المعلومات المستقاة من الصور الشعاعية للثدي وسجلاً منسقا للصحة الإنجابية، بغية تحسين نوعية البيانات وخفض معدل وفيات النوافس والرضع بتيسير الأخذ بسجلات للصحة الإنجابية من أجل تحسين إدارة مبادرات الصحة العامة في مجال الصحة الإنجابية، وتحديد أهداف تلك المبادرات بشكل أفضل، وتحسين المراقبة الصحية، والمساءلة في هذا الصدد.

٣١ - ويولي برنامج الأونروا للصحة النفسية المجتمعية اهتماما خاصا لاحتياجات اللاجئين الأطفال والنساء لدى تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي، ويعمل من خلال عدد من القنوات، بما في ذلك المراكز الصحية، والمنظمات الأهلية، والمدارس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأونروا للصحة النفسية المجتمعية المشورة لما مجموعه ٢٢٤٧ امرأة في غزة من خلال المراكز الصحية التابعة للأونروا. وعملت منظمة الصحة العالمية أيضا مع موظفين في الإرشاد الصحي الأساسي والثانوي على توفير خدمات الصحة النفسية بأعلى درجات الجودة. وتلقى ما مجموعه ١١٧ من الأخصائيين في مجال الصحة النفسية (٦٨ رجلا و ٤٩ امرأة) التدريب المتخصص في الصحة النفسية للأطفال والمراهقين؛ والعلاج الأسري الذي يتناول العنف الجنساني؛ والعلاج السلوكي المعرفي. وقدم التدريب في ١٩ مركزا مجتمعيًا للصحة النفسية: ١٣ في الضفة الغربية و ٦ في غزة؛ وفي مستشفيين للأمراض النفسية، أحدهما في الضفة الغربية والآخر في غزة.

٣٢ - ودعم برنامج الأغذية العالمي عقد دورات تدريبية تفاعلية في غزة للمرأة بشأن النظام الغذائي، والنظافة الصحية، والطهو، وشراء الأغذية الصحية على أساس ميزانية محدودة، ورعاية الأطفال. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت أيضا لفائدة أزواج النساء اللواتي حضرن التدريب دورات مختارة يجمع موضوعها بين عناصر التغذية والدعم النفسي والاجتماعي. وتمثل الهدف من هذا البرنامج التدريبي في زيادة الفهم المتبادل لمسائل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وشجعت هذه الدورات، التي نظمت بطلب من النساء المتدربات، على الحوار داخل المجتمعات المحلية والأسر المعيشية، وعززت دور النساء بوصفهن عنصرا من عناصر التغيير. وعززت هذه الدورات التدريبية التفاعلية أيضا الشبكات

النسائية غير الرسمية؛ فيسّرت تفاعل النساء خارج المنزل، ووفرت فريقا لدعم الأقران من خارج دائرة الأقارب.

### جيم - التمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة

٣٣ - واصلت كيانات الأمم المتحدة، في سياق برامجها الإنمائية، إعطاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين الأمن الغذائي وأسباب المعيشة.

٣٤ - ويشكل حصول النساء على السكن عاملا أساسيا في تمتعهن بحقوق الإنسان الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الأونروا تطبيق سياسة عامة في غزة تقتضي من رب الأسرة المعيشية، وزوجته (زوجاته) التوقيع على تعهد مشترك، يشير إلى الاشتراك في حق المنفعة. وكان رب الأسرة المعيشية، قبل الأخذ بهذه الممارسة، هو الشخص الوحيد المطلوب توقيعه فيما يتعلق بشؤون الوحدة السكنية.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ١٩٩ ٨٧٢ شخصا من المساعدة الغذائية المقدمة في إطار برنامجي تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وشبكة الأمان الاجتماعي اللذين تديرهما الأونروا. وتمثل النساء نسبة ٤٩,٩ في المائة من الحالات، حيث كنَّ يعلنَ ٧١٥ ٢٢ من الأسر المعيشية التي تلقت المساعدة. وعدّلت الأونروا مؤخرا نظامها الخاص بتقييم الفقر، على النحو المطبق في غزة، لكي يشمل فئات جديدة من النساء الضعيفات بشكل خاص واللواتي لم يكنَّ في السابق مؤهلات لتلقي المساعدة بسبب اشتراط تسجيلهن تحت اسم الزوج أو الأب. وتشمل الفئات الجديدة الضرائر، والأرامل، والمطلقات، والمهجورات، اللواتي أصبح بوسعهن تقديم طلبات لإجراء تقييمات مستقلة وتلقي المساعدة الغذائية من الأونروا مباشرة. وبالمثل، يستخدم برنامج الأغذية العالمي، في برنامجه لتقديم المساعدة في إطار شبكة الأمان الاجتماعي معايير تقييم تشمل الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث بوصفهن فئة ضعيفة. وقد جرى تعميم منظور جنساني من خلال أنشطة برنامج الأغذية العالمي بإقامة مراكز لتوزيع الأغذية في المناطق القريبة من الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث وإصدار قسائم وبطاقات الحصص التموينية بأسماء النساء عند الإمكان.

٣٦ - واستخدم برنامج إيجاد فرص العمل الذي تديره الأونروا في غزة ٤٩٠ ٢٣ شخصا، ٢٦ في المائة منهم إناث، لمدة تتراوح من ٣ أشهر إلى ١٢ شهرا لكل منهم. وكان معظم فرص العمل التي أتاحتها البرنامج لفائدة اليد العاملة غير الماهرة (٦, ٦٦ في المائة). غير أن البرنامج يواجه تحديات في إيجاد فرص عمل مقبولة ثقافيا للمرأة بسبب الحواجز الاجتماعية

والثقافية. وحالياً، يوجد معظم فرص العمل التي لا تتطلب المهارة والمتاحة للمرأة في القطاع الزراعي (٦٠ في المائة من جميع المستفيدين في هذا القطاع إناث).

٣٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تسخير الإمكانيات الاقتصادية للمرأة الفلسطينية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في غزة والضفة الغربية. ومن خلال خدمات وأصول تنمية الأعمال التجارية، وإمكانية الحصول على التمويل التضامني والتمويل على أساس تقاسم المخاطر، تمكنت ٢١٥ من النساء المشتغلات في الأعمال الحرة من بدء مشاريعهن التجارية، ما أدى إلى إيجاد فرص عمل لما لا يقل عن ٤٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي، من خلال برنامجه الاقتصادي لتمكين العائلات المحرومة، بدعم إنشاء ٤٢٠ مشروعاً تجارياً صغيراً، تديرها أسر معيشية ضعيفة، تعيل الإناث ٣٥ في المائة منها. وبدأت هذه العائلات، التي كانت تعتمد سابقاً على المساعدة النقدية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، مسيرتها للخروج من ربكة الفقر من خلال إدارة المشاريع الصغيرة الخاصة بها.

٣٨ - وتعاون الأونكتاد مع مجلس الشاحنين الفلسطيني من أجل إقامة شراكات مع منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، وتوفير التدريب لعضواته، وتعزيز مشاركتهن الفعالة في مجلس الشاحنين. وحصل ما يقارب ٧٠ من عضوات المنتدى على التدريب بشأن تيسير التجارة وسلسلة الإمداد، وشاركن في جولات دراسية في أوروبا وفي المنطقة لاكتساب فهم تقني أفضل للتجارة. وقدم مركز التجارة الدولية التدريب إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمتلكها سيدات فلسطينيات بشأن كيفية وضع خطط الأعمال والتسويق.

٣٩ - وأنشأت الفاو محلين اثنين للبيع بالتجزئة في شمال الضفة الغربية وجنوبها لتسويق المنتجات الزراعية لأكثر من ١٥ تعاونية نسائية. وحصل أكثر من نصف هذه التعاونيات النسائية على أدوات ومعدات لتحسين جودة إنتاجها وقدرتها الإنتاجية. وتلقت أكثر من ١٠٠ مزارعة الدعم من خلال تشييد الهياكل الأساسية لجمع المياه أو إصلاح الأراضي. وفي غزة، قدمت الفاو الدعم إلى ٩٣ أسرة معيشية تعولها إناث من خلال تزويدها بمجموعات من الأدوات الزراعية والمعدات والماشية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المنظمة عدة دورات تدريبية في الأعمال التجارية لفائدة ٩٠ امرأة من أعضاء ست تعاونيات نسائية، توجد اثنتان منها في قطاع غزة. وتلقت كل تعاونية الدعم أيضاً لإنشاء نظام فعال للتمويل وإدارة الائتمانات وإقامة صلات مع مقدمي خدمات قروض موثوقين، مما أسهم في تحسين قدرات النساء على إدارة القروض.

٤٠ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ برنامج المطاعم المدرسية التي تديرها نساء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت تسع منظمات مجتمعية إضافية الدعم في إدارة وتشغيل مؤسسات أعمال تجارية مستدامة وتوفير فرص العمل للنساء، ليصل مجموع عدد المنظمات الشريكة في المشروع إلى ٦٢، تمكنت ٣٦ منها حالياً من تحقيق الاستقلال المالي، وأصبحت ١٨ منها تجني أرباحاً من أنشطتها. وجرى توظيف ما مجموعه ٧٢ امرأة إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يرفع مجموع عدد النساء اللواتي جرى توظيفهن خلال مختلف مراحل المشروع إلى ٧٦١. وتستفيد النساء المنخرطات في المنظمات المجتمعية من التدريب على إدارة مطاعم المدارس والإدارة المالية ومهارات الاتصال وتجهيز الأغذية. وقدم الدعم المالي أيضاً إلى المنظمات الإضافية لتمكينها من تشغيل وإدارة ٢٨ مطعماً مدرسياً جديداً، مما يرفع مجموع عدد المطاعم المدرسية التي تديرها المنظمات المجتمعية النسائية إلى ٣٣٧ مطعماً في مدارس بمختلف أنحاء الضفة الغربية.

#### دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٤١ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد على منع العنف ضد المرأة والتصدي له. واستمر إعطاء الأولوية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩).

٤٢ - وفي إطار برنامجهما المشترك "تعزيز سيادة القانون: العدل والأمن للشعب الفلسطيني"، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مؤسسات العدالة والأمن لتعميم منظور جنساني في السياسات العامة والإجراءات، بما في ذلك في مجال وضع القوانين. وتلقى كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الدعم في وضع نُظم مراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالتخطيط والرصد والتقييم. واستعرضت اللجنة التشريعية المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لوزارة العدل قانون حماية الأسرة، وقدمت توصيات إلى مجلس الوزراء. وكجزء من الجهود المبذولة في إطار البرنامج لوضع خدمات متخصصة في مجالي العدل والأمن لفائدة النساء والفتيات، تلقى ١٦ من أعضاء النيابة العامة المتخصصين توجيهاً في إطار المتابعة بشأن التحقيقات المتصلة بالعنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أنهى ١٩ من كبار ضباط الشرطة المدنية الفلسطينية دورة تدريبية لنيل شهادة مهنية معتمدة في الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين، مسلمة من جامعة بير زيت في إطار شراكة مع البرنامج.



٤٣ - ولا تزال النساء والفتيات يشكلن المجموعة المستفيدة الأكبر من خدمات المساعدة القانونية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال برنامج دعم سيادة القانون. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٥، استفادت ٣ ٦٥٧ امرأة وفتاة، وهو ما يمثل ٥٥ في المائة من مجموع المستفيدين، من خدمات المشورة القانونية والوساطة والتمثيل القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي غزة، لا تزال النساء يشكلن الغالبية العظمى من المستفيدين من الخدمات القانونية (٧٥ في المائة). ونتيجة للدعم المقدم من خلال البرنامج، صدر ما لا يقل عن ٢٠ حكماً قانونياً في أوائل عام ٢٠١٥ لصالح النساء اللواتي استفدن من التمثيل القانوني في محاكم الشريعة.

٤٤ - وفي غزة، واصل البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم لأنشطة شبكة عون للوصول إلى العدالة، وهي شبكة لمقدمي المساعدة القانونية التابعين لمنظمات المجتمع المدني تستضيفهم نقابة المحامين الفلسطينيين. وقدم ١٨ من المراكز المتنقلة والثابتة للمساعدة القانونية خدماته في قضايا متصلة بحقوق الأرض والملكية، بالإضافة إلى طائفة من القضايا المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية. ومن خلال عقد دورات إعلامية قانونية على صعيد المجتمع المحلي، أمكن توعية ١٣ ٨٠١ مستفيد، ٨١ في المائة منهم إناث، بحقوقهم وبالخدمات المتاحة لمساعدتهم.

٤٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة بعنوان "الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة"<sup>(٢٠)</sup>. وتناقش الدراسة المحن التي تواجهها النساء ضحايا العنف اللواتي يعشن في المنطقة جيم، التي تضم نحو ٦٠ في المائة من الضفة الغربية والتي لا تزال تحت السيطرة المدنية والعسكرية التامة لإسرائيل والجيش الإسرائيلي. وفي غياب نظام قضائي رسمي يمكن لهؤلاء النساء اللجوء إليه من أجل حماية حقوقهن، فإنهن يحرمن من الحق في الانتصاف من الممارسات التمييزية والذكورية داخل مجتمعاتهن المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الإسكوا دراسة بشأن إمكانية لجوء المرأة والفتاة إلى القضاء في المنطقة العربية، تشمل جوانب تتراوح من التصديق على الصكوك الدولية إلى مرحلة تنفيذها، وتركز على إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال.

(٢٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة "الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة" (مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٤).

٤٦ - ونظم عدد من هيئات الأمم المتحدة أنشطة للتوعية فيما يتعلق بالعنف الجنساني، استهدفت مجموعات سكانية مختلفة. ووضعت الإسكوا مجموعات أدوات لمكافحة العنف الجنساني في المنطقة العربية، لكفالة أن تتضمن الخدمات المقدمة في فلسطين ما يلزم من أدوات ومبادئ توجيهية منهجية لحماية ضحايا العنف وضمان صحتهم البدنية والعقلية. ومن خلال مبادراتها الجنسانية، عملت الأونروا مع المنظمات المجتمعية في غزة لعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وعقدت اليونيسكو شراكة مع مؤسسة أيام المسرح في غزة لدعم القيادات المجتمعية النسائية من أجل توعية الجمهور بالعنف من خلال سرد تجارب النساء مع العنف الجنساني في المجتمع المحلي. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب للرجال والأولاد، بالإضافة إلى الزعماء الدينيين، على المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والعنف الجنساني. وزاد الصندوق أيضاً من اهتمام وسائط الإعلام بهذه المسألة من خلال دعمه لإنتاج شريط وثائقي عن العنف الجنساني والانتهاكات التي تطل قانون الميراث، وشريط وثائقي آخر يروي تجارب النساء بعد النزاع الذي دار في غزة.

٤٧ - وقدم عدد من الكيانات الدعم أيضاً للخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف. فقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المآوى التي تستقبل الضحايا في الضفة الغربية من أجل البدء في عملية توحيد إجراءاتها. وقدم برنامج الأغذية العالمي دعماً للمآوى من خلال تزويدها بالمعونة الغذائية، شمل أكثر من ٨٠ امرأة في أربعة مآوى. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتدريب ٣٠٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية في المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأولية على كشف حالات العنف الجنساني والتعامل معها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزّع الصندوق ٢٣٠٠ مجموعة من لوازم النظافة الصحية، لمعالجة شاغل أساسي بشأن الحماية وجانب محوري في الحفاظ على الكرامة. وتضمنت هذه المجموعات أيضاً ألواحاً شمسية ومصابيح جيب يمكن أن تساعد في التخفيف من احتمالات التعرض للعنف الجنساني بالنسبة للنساء والمراهقات المشرذات اللواتي يعشن في المقطورات السكنية والمآوى في قطاع غزة.

٤٨ - واستمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم وتعزيز قدرات وزارتي العدل والداخلية الفلسطينيتين والشرطة المدنية الفلسطينية على إدارة خدمات الأدلة الجنائية وتطبيقها وتقديمها وتوسيع نطاقها بما يتوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك التحقيق في حالات العنف الجنساني. وتلقى سبعة أطباء فلسطينيين التدريب المتخصص في جمع الأدلة الجنائية المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني. وأصدر المكتب أيضاً دليلين لفائدة ممارسي الطب الشرعي الفلسطينيين بشأن مواضيع متخصصة في الطب الشرعي، منها العنف الجنسي

والجنساني، ستساعد في تمكين المتعرضات له من الاستفادة من خدمات طبية عالية الجودة في مجالي الصحة والطب الشرعي، وستساعد الحكومة الفلسطينية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتصلة بهذه الجرائم.

٤٩ - وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكفالة تعميم منظور جنساني في طريقة التنسيق والاستجابة في مجال العمل الإنساني. ومن خلال الخبرة التقنية لمستشار معني بالشؤون الجنسانية في العمل الإنساني، وضعت الهيئة والمكتب، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خطة عمل مشتركة لكفالة المساواة على تحقيق المساواة بين الجنسين وعلى العنف الجنساني لدى وضع البرامج الإنسانية. وتهدف هذه الخطة إلى تحسين توافر وجودة البيانات والتحليل بشأن الاحتياجات الإنسانية حسب نوع الجنس، وتطوير قدرات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني فيما يتعلق بوضع البرامج المراعية للمنظور الجنساني، ودعم المنظمات النسائية المشاركة في العمليات والاستجابات الإنسانية.

#### هاء - السلطة وصنع القرار

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم للتجمع الوطني للمشاركة السياسية للمرأة الذي أنشئ حديثاً، والذي استعرض اللوائح والسياسات العامة الداخلية لتسعة أحزاب سياسية، وعرض الاستنتاجات على قادة الأحزاب السياسية في مؤتمر عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وكانت نتيجة المؤتمر التزام هؤلاء القادة بمتابعة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن التجمع.

٥١ - وواصلت الهيئة تطوير قدرات الإعلاميين على الدعوة والضغط من أجل مشاركة المرأة في السياسة وعملية صنع القرار. وجرى تدريب عشرة إعلاميين (أربعة رجال وست نساء) في الضفة الغربية و ١٢ إعلامياً (سبع نساء وخمسة رجال) في غزة على التغطية الإعلامية المراعية للمنظور الجنساني وعلى نقل رسائل أساسية بشأن قضايا المرأة.

٥٢ - ومشاركة المجتمع المدني عامل حاسم في التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم التقارير بموجبها. وقد قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى ائتلاف للمنظمات غير الحكومية في غزة والضفة الغربية لإعداد أول تقرير مواز من دولة فلسطين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، يُكَمِّل التقرير الحكومي الرسمي المعروض على اللجنة لغرض مداواتها. ودرّبت الهيئة أيضاً ٣٥ ناشطة في مجال حقوق

المرأة، ينتمين إلى عدد من منظمات المجتمع المدني، بشأن أطر حقوق الإنسان الدولية وعملية صياغة التقارير الموازية.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم دعمها للجان المحلية في غزة التي أنشئت حديثاً، والمتألّفة من ممثلين عن المجتمع المدني مكلفين برصد شؤون الحكم المحلي، وذلك بتدريبهم بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأدوات المستخدمة في أنشطة الدعوة. وأنشئت أيضاً لجان محلية مماثلة في ١٠ مجالس محلية وثلاث محافظات في الضفة الغربية. وواصلت الهيئة تقديم الدعم إلى لجنة الظل الدستورية المتألّفة من شبان وشابات صاغوا دستور ظل مراعي للمنظور الجنساني عُرض على صانعي القرار الوطنيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وروحواله أيضاً خلال حملة عامة.

٥٤ - ودعم البرنامج الإنمائي، من خلال برنامج الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي الذي ينفذه، تنظيم مؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ شاركت فيه منظمات نسائية ومشتغلات بالسياسة. وكان المؤتمر، الذي عقد في رام الله وغزة في نفس الوقت، وشارك فيه أكثر من ٦٠٠ شخص، منتدى للنساء من مختلف الانتماءات السياسية والطوائف الدينية والجماعات الإقليمية لمناقشة الاستراتيجيات المشتركة، والدعوة إلى السلام والمصالحة، واستعراض العوامل التي تحول دون مشاركة المرأة بنشاط في عمليات المصالحة.

٥٥ - وقدمت اليونيسيف الدعم لأكثر من ٢٧.٠٠٠ مراهق، ٥٤ في المائة منهم فتيات، للحصول على تدريب منظم في مجالات شملت مهارات القيادة للفتيات لتعزيز مشاركتهن في صنع القرار والحياة المجتمعية. وعمل برنامج الأغذية العالمي أيضاً على تمكين المرأة في عمليات صنع القرار عن طريق الترويج لمبدأ يقضي بتمثيل المرأة في لجان إدارة الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وصلت نسبة النساء العضوات في اللجان المحلية لإدارة الأغذية إلى ٣٠ في المائة. وقامت مبادرة المساواة بين الجنسين التي تضطلع بها الأونروا، من خلال برنامج القيادات النسائية الشابة الذي تنفذه، بإشراك حديثات التخرج في التدريب على القيادة لزيادة استعدادهن للمشاركة الفعلية في مجتمعاتهن المحلية وسوق العمل.

٥٦ - وأنشأت اليونيسكو مكتبة وقاعدة بيانات على الإنترنت لجمع البحوث والبيانات المتعلقة بقضايا الجنسين في فلسطين<sup>(٢١)</sup>. ويتضمن الموقع الشبكي جدولاً زمنياً إلكترونياً

(٢١) يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقعين الشبكيين [www.unesco.org/ramallah](http://www.unesco.org/ramallah) و [www.pwrdc.ps](http://www.pwrdc.ps).

يهدف إلى تنسيق وإدارة مختلف الأنشطة المتصلة بالمسائل الجنسانية التي يضطلع بها أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون. ويعمل الموقع الشبكي أيضاً بمثابة شبكة بحوث للدوائر الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الترويج للمواضيع البحثية المبتكرة وتداول المنشورات الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في فلسطين. وقدّمت اليونسكو الدعم أيضاً لإجراء دراسة متعمقة في أعقاب نزاع عام ٢٠١٤ في غزة بعنوان ”أصوات النساء وأصوات الرجال“، يجري حالياً وضع صيغتها النهائية وستعنى ببحث تأثير النزاع على العلاقات بين الجنسين.

#### واو - التنمية المؤسسية

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لدولة فلسطين لبناء قدراتها على تنفيذ ومتابعة التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان باستخدام نهج منسق متعدد القطاعات للتنفيذ وتقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان إلى ضمان إدماج التركيز على مسألة التمييز الجنساني في عمليات معاهدات حقوق الإنسان السبع التي انضمت إليها دولة فلسطين. وحثت المفوضية فريق الأمم المتحدة القطري على الانخراط وتنسيق جهود إعداد التقارير بموجب المعاهدات، من خلال التشارك في تنظيم عدد من حلقات العمل لفائدة ممثلين عن الحكومة بشأن مجموعة محددة من حقوق الإنسان. ونظّمت المفوضية أيضاً ثلاث دورات تدريبية موجهة للمنظمات النسائية الفلسطينية، عرضت فيها أساليب لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، ويسرت عقد حلقة عمل لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة بشأن توافق القوانين الفلسطينية مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي غزة، عقدت المفوضية أربع دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنساني، وحلقة عمل عن حق المرأة في الحياة، لفائدة محاميات ومنظمات نسائية.

٥٨ - وقدّمت الإسكوا مساعدةً تقنية وخدمات استشارية لدولة فلسطين تضمنت عقد حلقتي عمل عن المسائل الجنسانية وإدارة التغيير والتنمية المحلية، لتعزيز قدرات مسؤولي الحكومات المحلية في مجال تعميم مراعاة مبادئ المساواة بين الجنسين على مستوى المجتمعات المحلية. وقدّمت الإسكوا أيضاً مساعدةً تقنية لوزارة شؤون المرأة لاستعراض وتطوير الهيكل التنظيمي الحالي والولاية والموارد القائمة بغية النهوض بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٩ - وواصلت اليونيسيف، من خلال المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، تعزيز قدرات الحكومة على إدارة ورصد وإجراء البحوث والتحليلات بشأن المسائل المتصلة بحقوق الطفل

والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية والإدماج. وتقدّم نتائج مسح عام ٢٠١٤ وفرةً من البيانات المفصلة عن حالة المرأة والطفل في دولة فلسطين.

٦٠ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها لوزارة المالية في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني عن طريق تقديم تحليل لنظام الإدارة المالية العامة من منظور جنساني وتقديم توصيات من أجل تحسين فعالية هذا النظام. وقدّمت الهيئة أيضاً تدريباً تقنياً في مجال الرصد والتقييم بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية لفائدة ٣٠ موظفاً من وحدات الشؤون الجنسانية في مختلف الوزارات التنفيذية. وأصبحت لدى هؤلاء الموظفين المهارات اللازمة لإدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات القطاعية للوزارات التنفيذية وضمان استجابة عمليات التخطيط على الصعيد الوطني لاحتياجات المرأة الفلسطينية. وقد أعقب هذا التدريب اجتماعٌ للوزراء ونواب الوزراء لمناقشة الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى وحدات الشؤون الجنسانية في الوزارات التنفيذية وسبل تعميم منظور جنساني بفعالية في الخطط والسياسات والميزانيات الوطنية. ونتيجةً لذلك، تم إشراك بعض المنسقين التابعين لوحدات الشؤون الجنسانية في أفرقة التخطيط والميزنة في الوزارات التنفيذية، بينما قامت وزارات أخرى بإنشاء وحدات للشؤون الجنسانية أو إضفاء الطابع المؤسسي على وحدات الشؤون الجنسانية القائمة في الهيكل التنظيمي الرسمي.

٦١ - وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لاعتماد المؤشر الجنساني كأداة للإبلاغ بغية تعقب مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الدعم المالي المقدم من الجهات المانحة الدولية للسلطة الفلسطينية. وقد أعلنت عن اعتماد هذا المؤشر هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ويجري الأخذ به منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ في تعقب المشاريع. وسيمكّن المؤشر الحكومة من تعقب الأموال المخصصة للمجالات ذات الأولوية وتحديد الثغرات. وسيدعم ذلك بدوره إقامة حوار يستند إلى الأدلة مع الجهات المانحة بشأن أهمية المخصصات المالية لقضايا المساواة بين الجنسين.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتفاقم الأثر الإنساني لتزاع عام ٢٠١٤ وببطء وتيرة جهود الإنعاش في غزة. واستمر تعرّض النساء والفتيات في غزة للتشرد، وفقدان سبل كسب الرزق، ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع إلى غزة ومنها، واستمرار خطر العنف، بما في ذلك العنف الجنساني. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، استمر التوسع الاستيطاني وعنف

المستوطنين، وهدم المنازل وتدمير الهياكل التي يقوم عليها كسب الرزق، والقيود المفروضة على حرية التنقل. وتفرض هذه الانتهاكات تكاليف باهظة على جميع الفلسطينيين، ولا سيما نساء تجمعات البدو اللواتي يواجهن أوامر الهدم، والعاملات في الزراعة، والنساء اللواتي يعشن في أحياء يستهدفها عنفُ المستوطنين، والفتيات اللواتي يعيق العنف حصولهن على التعليم. وينبغي تكثيف الجهود لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، وتسريع وتيرة جهود الإعمار في غزة. وينبغي أن تكون مراعاة المنظور الجنساني سمة محورية في أعمال الإغاثة والإنعاش التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، وينبغي توفير التمويل الكافي لبرامج المساواة بين الجنسين.

٦٣ - وظل الفقر وانعدام الأمن يفاقمان التمييز الجنساني وانعدام المساواة بين الجنسين في دولة فلسطين، مما أدى إلى ارتفاع مستويات العنف المرتكب ضد النساء والفتيات. ودعمًا للجهود التي تبذلها حكومة فلسطين لمكافحة العنف الجنساني، عملت الأمم المتحدة على تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء فيما يتعلق بالعنف الجنساني، من خلال مبادرات تهدف إلى تعزيز سيادة القانون. وينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة تعميق جهودها لدعم المتعرضات للعنف الجنساني ووضع نهج شامل يضمن إتاحة جميع الخدمات الأساسية المتعددة القطاعات بجودة عالية. واعتباراً للمزايا النسبية لفرادى الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخبرات كل منها، ينبغي أن ينطوي ذلك النهج الكلي على كفالة خدمات الرعاية الصحية الجيدة والمشورة النفسية والاجتماعية والخدمات القانونية والمساعدة المادية والمالية. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة العمل مع جميع الجهات الفاعلة والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك مع الرجال والفتيان، على منع العنف الجنساني، من أجل معالجة أسبابه الجذرية وعوامل الخطر والقضايا الهيكلية التي تفضي إلى العنف. وينبغي أيضاً دعم حكومة فلسطين في وضع أطر معيارية تتماشى مع المعايير الدولية، وتحديد معايير وطنية بشأن وضع حد للعنف المرتكب ضد المرأة.

٦٤ - والفرص الاقتصادية المتاحة للفلسطينيات محدودة، ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل. ويشكل ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشابات مصدر قلق بوجه خاص. ويسهم في تدهور الحالة الاقتصادية للمرأة الضعف القائم في القطاعين الرئيسيين اللذين تجتهد المرأة فيهما فرصاً للعمل، وهما قطاع الخدمات وقطاع الزراعة، إلى جانب تزايد أعباء الرعاية نتيجة لتعذر الحصول على المياه والطاقة والوصول إلى الأسواق. وينبغي أن تهدف المساعدة إلى زيادة إمكانية حصول

المرأة على العمل اللائق، ولا سيما في القطاعات غير التقليدية، ومعالجة الضعف الاقتصادي للمرأة الناجم عن تركيز نشاطها في القطاع غير الرسمي والعمل غير المدفوع الأجر.

٦٥ - ولا يزال انعدام إمكانية لجوء النساء والفتيات الفلسطينيات إلى القضاء مصدر قلق بالغ، حيث توجد تحديات تفرضها قوانين تمييزية عفا عليها الزمن وقيود اجتماعية وانعدام القدرة على الوصول المادي إلى المؤسسات القضائية وتجزؤ الأرض. وينبغي أن تقدم كيانات الأمم المتحدة المساعدة لآليات الحكومة التي تسعى إلى تحديث ومواءمة التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. وينبغي أن تؤدي المساعدة المقدمة لقطاعي الأمن والعدالة الانتقاليين، ولآليات العدالة غير الرسمية، إلى بناء قدرات هذين القطاعين على تطبيق معايير حقوق الإنسان للمرأة على نطاق نظام العدالة بأكمله، في ضوء انضمام دولة فلسطين إلى سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان.

٦٦ - ولم ينفذ بالكامل بعد كثير من التوصيات المقدمة في تقارير سابقة بشأن التحسينات التي ينبغي إدخالها في مجالات التعليم والصحة والمشاركة السياسية للنساء والفتيات الفلسطينيات ولا يزال يتعين بذل جهود دؤوبة لتنفيذها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهود متجددة لكفالة اضطلاع المرأة الفلسطينية بدور قيادي في جهود المصالحة. ويجب أن تصر جميع الجهات الفاعلة المعنية على مشاركة المرأة في المفاوضات وأن تساهم في هئية بيئة تمكينية للمرأة الفلسطينية تتيح لها الإعراب عن آرائها وتشكيل ائتلافات على نطاق الفصائل السياسية. وينبغي أن يكون دعم المنظمات النسائية الفلسطينية غير الحكومية جانباً محورياً في خطة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٧ - والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والتحليلات المراعية للاعتبارات الجنسانية أمور لا غنى عنها في جميع الجهود الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات في فلسطين. وقد أدخل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وعدد من كيانات الأمم المتحدة تحسينات على نظم جمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وهي قادرة على جمع بيانات مفصلة عالية الجودة عن طائفة من المسائل. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في البيانات المتعلقة بالأدوار الاقتصادية للمرأة وإمكانية حصولها على حقوق الملكية وفي البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني. وسيجري الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداداً في عام ٢٠١٧، مما سيشجع فرصة هامة لمعالجة بعض هذه الثغرات. ومن الضروري إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية المتخصصة، بما في ذلك عن العنف



الجنسي والعمالة واستخدام الوقت، وتعزيز آليات التسجيل والإبلاغ من أجل تحسين جودة البيانات وتوافرها وتحليلها.

٦٨ - وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويظل تحسين حالة المرأة الفلسطينية مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه الجهود. وفي هذا الصدد، يشكل وضع حكومة فلسطين لإطار وطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إسهاما مهما، بتسليطه الضوء على وجود التزام وطني بتمكين المرأة وحماية حقوق الإنسان للمرأة. واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن يؤكد من جديد على أهمية هذه الخطط الوطنية ويدعو إلى توفير الموارد الكافية للتنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بلوغ أهداف الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وجميع الجهود الأخرى الرامية إلى الوفاء بالالتزامات إزاء المرأة والسلام والأمن في دولة فلسطين.